

### ما هي اتجاهات ترتيب البلدان في التقرير؟

- تصدرت الإمارات العربية المتحدة، التي حلت في المركز الحادي والعشرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام، اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الترتيب العام للتقرير، تلتها البحرين (66)، والمغرب (69).
- في خضم استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، حلت ليبيا (185) وسوريا (174) واليمن (186) في ذيل اقتصادات المنطقة في الترتيب العام للتقرير.
- تشمل الاقتصادات الكبيرة الأخرى بالمنطقة وترتيبها كلا من: الجزائر (166)، ومصر (128)، وإيران (124)، والمملكة العربية السعودية (92)، وتونس (88).
- سجلت اقتصادات المنطقة أفضل أداء في مجالات دفع الضرائب (المرتبة 83 في المتوسط)، واستخراج تراخيص البناء (92)، وتسجيل الملكية (93)، والحصول على الكهرباء (94). على سبيل المثال، يبلغ عدد مدفوعات الضرائب اللازمة للامتثال للالتزامات الضريبية القانونية في المنطقة 18 في المتوسط، مقارنة بالمعدل العالمي السنوي البالغ 24.
- جاء أداء المنطقة ضعيفا في مجالات الحصول على الائتمان (130)، وتسوية حالات الإعسار (125)، والتجارة عبر الحدود (121). على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود تبلغ تكلفة الامتثال للمتطلبات المستندية عند التصدير متوسطا قدره 243.6 دولار في المنطقة، بالمقارنة مع 35.4 دولار في المتوسط في البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

### ما هي اتجاهات الإصلاح؟

- نفذ 65% من اقتصادات المنطقة إصلاحات في مجال واحد على الأقل من المجالات التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وشهدت المنطقة تنفيذ ما مجموعه 29 إصلاحا أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 13 اقتصادا من اقتصادات المنطقة العشرين في العام الماضي، مقارنة بما يبلغ 37 إصلاحا نفذها 15 اقتصادا في العام السابق.
- جاء أكبر عدد من الإصلاحات في مجالات الحصول على الائتمان (7 إصلاحات) وبدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات (6).
- حلت جيبوتي ضمن قائمة أفضل عشرة بلدان في تحسين بيئة الأعمال في العالم هذا العام، حيث نفذت على مدار 12 شهرا الماضية ما مجموعه خمسة إصلاحات، وتقدمت بذلك عشرة مراكز على الترتيب العالمي.
- قادت المملكة العربية السعودية المنطقة من حيث عدد الإصلاحات، حيث نفذت ستة إصلاحات في العام الماضي، في حين جاءت الإمارات العربية المتحدة أيضا ضمن الاقتصادات التي قامت بإصلاحات بارزة، حيث نفذت أربعة إصلاحات.
- تشمل أمثلة الإصلاحات ما يلي:
  - خفضت جيبوتي تكلفة بدء النشاط التجاري بإعفاء الشركات الجديدة من دفع رسوم التراخيص المهنية، كما خفضت رسوم تسجيل النشاط التجاري.
  - عززت المملكة العربية السعودية إجراءات حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية بزيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية، وتوضيح هيكل الملكية والرقابة، وإلزام الشركات بزيادة الشفافية، وتنظيم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية.

### ما هي أبرز الإصلاحات التي نفذتها المنطقة خلال 15 عاما الأخيرة؟

- منذ انطلاق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، نفذت المنطقة ما مجموعه 292 إصلاحا.
- ونفذت الإمارات العربية المتحدة أعلى عدد من الإصلاحات وعددها 33 إصلاحا، تلتها المغرب (31) والمملكة العربية السعودية (30).
- وتصدر بدء النشاط التجاري (67 إصلاحا) مؤشرات الإصلاح في المنطقة، تلاه الحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود، بإجمالي 50 و 44 إصلاحا على الترتيب.

- قبل 15 عاما، كان بدء النشاط التجاري يستغرق في المتوسط أكثر من 43.5 يوم في المنطقة بالمقارنة مع 17 يوما الآن.

#### بيانات الترتيب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عدد الإصلاحات		مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء الدرجة (0-100)		الترتيب (190-1)	الاقتصاد
تقرير 2018	تقرير 2017	تقرير 2018	تقرير 2017	تقرير 2018	
0	4	46.71	46.72	166	الجزائر
0	3	68.13	68.12	66	البحرين
5	0	49.58	45.59	154	جيبوتي
1	2	56.22	56.12	128	جمهورية مصر العربية
1	1	56.48	56.22	124	جمهورية إيران الإسلامية
2	2	44.87	44.39	168	العراق
1	2	60.58	58.20	103	الأردن
2	1	61.23	59.71	96	الكويت
0	0	54.67	54.77	133	لبنان
0	0	33.21	33.18	185	ليبيا
1	2	64.72	64.29	84	مالطة
2	5	67.91	67.94	69	المغرب
1	2	67.20	67.12	71	عمان
2	2	64.86	64.25	83	قطر
6	2	62.50	59.58	92	المملكة العربية السعودية
0	1	41.55	41.47	174	الجمهورية العربية السورية
0	1	63.58	63.78	88	تونس
4	5	78.73	76.86	21	الإمارات العربية المتحدة
1	0	58.68	54.88	114	الضفة الغربية وقطاع غزة
0	0	33.00	32.94	186	الجمهورية اليمنية

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى متوسط درجات مقياس مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء لكل اقتصاد بالنسبة للمجالات العشرة المشمولة في الترتيب العام في هذه السنة. ويظهر هذا المقياس مدى قرب كل اقتصاد من أفضل الممارسات العالمية في مجال تنظيم أنشطة الأعمال. ويشير ارتفاع الدرجة إلى تمتع الاقتصاد ببيئة أعمال أكثر كفاءة ومؤسسات قانونية أكثر قوة.